بسم الله الرحمن الرحيم ◦ وبتوفيقك نعتصم يا كريم ◦ أما بعد حمد الله مصرف كل شيء إليه ◦ وبتوجه إليه ذهل المحول والأمم ◦ حمد غني عن كل ما عداه ◦ محتاج إليه كل شيء ما سواه ◦ دال على أنه الجواد على الإطلاق ◦ سنوهم آياتنا في الآفاق ◦ والصلاة على نبيه محمد خير الأنام ◦ المبعوث إلى كافة الخلق بأفصح الكلام ◦ وعلى آله البررة الكرام ◦ وصحبه الهداة مصابيح الظلام ◦ أما بعد فيقول العبد الضعيف المفتقر إلى الله اللطيف ◦ نظام الدين الأوردي أصلح الله تعالى شأنه ◦ وصان عن العثار جنانه ◦ إن العلماء الأولين والآخرين ◦ شكر الله تعالى مساعيهم ◦ أقاموا البراهين القاطعة ◦ والدلائل الساطعة ◦ على وجود الله تعالى عز وجل ◦ منحرطا في سلك الخواص ◦ ومتميزا عن العوام ◦ ومحترزا عن ورطة التقليد ومظنة الأوهام ◦ إلا أنها لا تتم إلا بإبطال الدور والتسلسل ◦ وقد تصدى لبعض البرهاميين وفقه الله تعالى في إبانة سر غير منقوض فيه لبطال الدور والتسلسل ◦ والمرجو من معاشر الأذكياء فراغ الوعي في الدين ◦ وخلو الذهن على طلب اليقين ◦ أن ينظروا فيه نظر الوجدان ◦ فإنه مطارح الترجمان ◦ وها أنا مشرف على الحال ◦ أنه هو الموفق للصواب ببيانه ◦ أنه لو لم يكن ثابتا بالبرهان لوجب تسليم الإمكان بأسرها والتالي باطل والمقدم مثله

والمقدم مثله ◦ بيان الشرطية ◦ أن الممكنات على ذلك التقدير إما أن يستغني عن المؤثر أم لا ◦ والقسم الثاني باطل لأنها لو احتاجت إليه فإما إلى الواجب وهو محال ◦ وإلا يلزم تأثيره على تقدير عدم تأثيره ◦ وبطلان اللازم ملزوم لبطلان الملزوم ◦ وإما إلى الممكن وهو أيضا محال لأن الممكن ناقص ولا شيء من الناقص بموجد ◦ أما الصغرى فلوقفاره في الوجود إلى الغير ولو في حالة الوجود كما عرف في موضعه فيكون ناقصا في حد ذاته مستكملا بالغير ◦ وأما الكبرى فلأنه لو لاها لصدق بعض الناقص موجد لكن التالي باطل لبطلان لازمه وهو قولنا بعض الموجد لا ناقص ◦ وأما بيان الملازمة للتالي فلأنه إن خلوا أما أن يكون بين الموجد والناقص مساواة أو عموم وخصوص من وجه أو مباينة كلية ◦ والأخيرة إن كانت باطلة تعينت إحدى المناسبات الباقية فيصدق في بعض الموجد أنه ناقص وإلا يلزم انتفاؤها ◦ وإن كل باطلة فيكون بينهما مباينة كلية فيصدق لا شيء من الناقص بموجد وهو الكبرى فيلزم بطلانها على تقدير عالم بطلانها ◦ وأما بيان بطلان التالي فلأنا أولا فلأنه لو لم يكن موجدا يكون ناقصا بالضرورة ◦ وإما أن يكون له موجد أو لا ◦ وكل منهما موجب لنقيضها ◦ أما الأول فظاهر ◦ وأما الثاني فلأنه لا يكون وجوده من الغير وهو ليس بواجب لاستحالة وجود ضرورة الوجود أما مفروضا لذاته أو مستفاضا من الغير ◦ فإذا انتفيا انتفى الوجود قطعا ضرورة عدم الثالث ◦ وعلى التقادير يصدق بعض الموجد لا ناقص وهو يستلزم أنه لا يكون موجدا لا يكون ناقصا ◦ وأما الثاني فلأنه لما قدمنا صادقة ◦ وهي كل ما لا يكون ناقصا لا يكون محتاجا إلى الغير وإلا لصدق ليس كل ما لا يكون ناقصا لا يكون محتاجا إلى الغير

فهذا اما غير فولنا ما لا يكون ناقصا يكون محتاجا او ملزومه وهذا باطل
لانا لا نسلم انه لا يكون ناقصا يكون محتاجا قوله لان ذلك لما قدمناه صادقة
وبضم اليها الامر الثاني وهو قولنا ما لا يكون موجودا لا يكون ناقصا
وكل ما لا يكون ناقصا لا يكون محتاجا الى الغير ينتج ما لا يكون موجودا لا يكون
محتاجا الى الغير وهذه النتيجة باطلة لما مر في الوجهين الاولين
ناشية مصنعي هذا القياس فيكون الصغرى باطلة وبطلانها
يستلزم بطلان الثاني وهو قولنا بعض الناقص موجود فيكون كبرى الاصل
اعني لا شيء من الناقص بموجود حقة فان قلت ان موضوع قولنا بعض
الموجود ناقص ان قيد بالامكان فكونه لازما للثاني ممنوع لجواز ان يكون
عين احدهما او امور شاملة للموجودات والمعدومات نحو بعض الاجسام
بالامكان العام لا ممكن بالامكان الخاص فانه غير صادق على الموضوع يعم
الموجودات والمعدومات فحينئذ لا يصدق بعض الموجود ناقص
فضلا عن ان يكون لازما وان لم يقيد بالامكان فلا نسلم بطلان اللازم
وهو قولنا بعض الموجود ناقص لجواز ان يكون الموجود امرا محالا كما
لا نسلم بطلان المحال الاخر وهو حمل النقيضين عليه قلت الجواب عن
فلان كلام الناقص والموجود لو كان اعم الاشياء يلزم ان يكون المعدوم
موجودا على تقدير اعمية الموجود او صدق الموجبة عند عدم الموضوع
على تقدير اعمية الناقص وكلا الامرين بين الانتفاء اما الملازمة
الاولى فلانه يصدق حينئذ المعدوم موجود واما الثانية
فيصدق حينئذ المعدوم ناقص لكن صدق الناقص عليه باطل
لانتفاء الموجبة وجود الموضوع وفيه نظر لصدق اللاناقص

اللاناقص عليه لكونه عدميا فيكون نقيضه وجوديا فان قلت لا نسلم
ان اللاناقص عدمي ولئن سلمنا انه عدمي فلا نسلم ان نقيضه وجودي لجواز
ان يكون نقيض العدم المحمول عدميا كالامتناع واللاامتناع قلت لا يخلو اما ان يكون
النواقص واللاناقص وجوديين او عدميين مطلقين او مضافين او
احدهما مطلقا والاخر مضافا او احدهما وجوديا والاخر عدميا
والاقسام منحصرة فيها والكل باطل الا القسم الاخير وفيه المطلوب
اما بطلان القسم الاول فظاهر لان النقيضين لا يكونان وجوديين واما
بطلان الثاني فلان العدم المطلق لا يتعدد واما الثالث فلان
اضافة كل منهما اما بالنسبة الى الاخر فيكون كل واحد منهما عدم الاخر
فيكون عدم العدم وعدم العدم وجود وبطلانه ابين من ان يخفى على احد واما
بالنسبة الى شيء آخر غيرهما فلا تكون بينهما تقابل فضلا عن التناقض واما
بطلان الرابع فلانعدام التقابل بين المطلق والمضاف لوجوب اجتماع المطلق
مع المضاف نعم التقابل انما هو بين مطلق والمطلق والمضاف والاكثر
فيه وبما قررناه اندفع حديث جواز كون النقيضين عدميين فاذا
بطل كون كل من الموجود والناقص اعم الاشياء فيكون هناك امر
خارج عنهما يدل امور فيصدق نقيض احدهما على بعض ما يصدق عليه
الاخر فبعض اللاموجود ناقص فيكون الملازمة سالمة عن المنع واما
الجواب عن المنع الثاني فلان اللاموجود لو كان محالا لما صدق شيء من اللاموجود
بموجود ومتى صدق هذا صدق كل موجود بموجود ولو صدق هذا
لزم احد الامور الثلثة اما ازلية الحوادث حتى الحوادث اليومية واما
انعدام جميع الاشياء عند انعدام شيء واما تخلف المعلول عن العلة

واللوازم ظاهر الاستحالة اما بيان الشرطية الاولى فغنية عن البيان • واما بيان الشرطية الثالثة فلانه اذا كان كل شيء موجدا بكون الاشياء متسلسلة مرتبطا بعضها ببعض علة ومعلولا فاذا وجد حادث فلم يوجد جميع علله ومعلولاته بلزم ازلية الحوادث حتى اليومية لاخولها في السلسلة • ولم يوجد لزم التخلف • فكذا اذا انعدم شيء منها فانعدام العلل والمعلولات انعدام الاشياء • والا يلزم التخلف فان قلت يجوز ان يكون هناك سلاسل • فما وجد حادث او انعدم في سلسلة يلزم وجود الاشياء الى في تلك السلسلة او عدمها واما ما يكون في السلاسل الباقية فلم قلت بانه يكون موجبا عند وجود شيء او معدوما عند عدمه قلت ان هذا المنع مما لا يصغر العلل لان الاشياء ان كانت في سلسلة فظاهر • وان كانت في سلاسل فالاشياء الواقعة متعاقبة كالانفاس الصادرة من الناس • يجب وجودها او عدمها معا فان قلت لا يلزم من وجود شيء وجود الاشياء على ذلك التقدير لجواز ان يكون وجود شيء شرطا بعدم شيء آخر كالحركات والخطوات قلت امثاله معدات • والشيء مع المعدات بموجد • فيصدق انه مع كل الاشياء بموجد وهو المطلوب • وقد فاض علينا دليل آخر على بطلان كون كل شيء موجبا على ذلك التقدير • وهو صدور الايجاد الابدي والايجاد مسبوق بالقصد والارادة وذلك يقتضي العلم بالامور المتعلقة بالايجاد وذلك يستلزم سبق الجهل وهي منتفية في حق الاشياء • وهذا القدر غنية عن البيان لا يقال انما ذكرت نقوض مصدور الشر او عن الشمس والاحراق عن النار فانه غير مسبوق بشيء مما ذكرت • انا نقول هما من لوازم

هما من لوازم الشمس والنار فيكون حصولهما على طريق الاستلزام لا الايجاب • فالقول بانها موثرة تارة في الاشراق والاحراق يوجب القول باثر كل ملزوم بالنسبة الى لوازمه وقد بان فساده • واما القسم الاول فان الممكنات حينئذ يكون مستغنية عن الموثر وكل مستغن عن الموثر هو قديم ينتج ان الممكنات قديمة فثبت انه لو وجد لوجد لم يكن ثابتا بل لزم قدم الممكنات باسرها • واما بيان بطلان الثاني فلانا نشاهد بعض الممكنات انه لم يكن فكان وكل ما هذا شانه فهو حادث • فان قلت غاية ما يكون بعض الممكنات حادثا وحدوثه لا يستلزم حدوث كل واحد واحد قلت اما ان يكون كل واحد واحد حادثا بحيث لا ينفك منها فرد او يكون البعض منها حادثا والبعض الاخر قديما اذ لو كان كل فرد منها منفك قطعا كما سبق والثاني باطل لان البعض الاخر ان فاض ذاته وجوده فهو باطل والا يلزم الانقلاب من الامكان الذاتي الى الوجوب الذاتي وذلك بين بنفسه في الامكانية • ولم يفض فاستحال وجوده لما ثبت ان الممكن لا يوثر في شيء كما تقدم • فبقي القسم الاول • وذلك يقتضي صدور قولنا لا شيء من الممكنات بقديم وذلك ينافي التالي للشرطية المذكورة في اصل الدعوى • فيلزم منه بطلان المقدم اعني عدم ثبوت الواجب فيلزم ان يكون الواجب تعالى ثابتا وهو المطلوب • وقد سبق لنا برهان بديع بفيضان وجوده تعالى وذلك انه تعالى لو لم يكن ثابتا يلزم قدم الممكنات باسرها لكن اللازم باطل فالملزوم كذلك • اما بيان الملازمة فان الممكنات على ذلك التقدير مستغنية عن الموثر وكل ما هو كذلك فهو قديم • اما الكبرى فغنية عن البيان • واما بيان الصغرى فلانها لو لم يكن مستغنية عن الموثر على ذلك التقدير لكانت مفتقرة الى شيء غير واجب فلا بد وان يكون ذلك الشيء ممكنا وهو باطل لان الممكن له قابلية العدم والشيء ما لم يترجح جانب وجوده على جانب عدمه لم يوجد • فلو لم يكن قابلا لما اتصف به

ولا له قابلية الوجود ◦ فلو لم يكن له قابلية العدم لزم ان لا يكون ممكنا وانه يوجب
قلب الحقايق وان هذا الاخير هو الاستحالة ◦ واما المقارنة الثانية فلانه
لولاها لصدق بعض الة قابلية العدم مؤثر لكل اللازم باطل ◦ واما الملازمة
فلانه لا واسطة بين النقيضين ◦ واما بطلان اللازم فلان قابلية العدم لما كانت
مرتفعة فلا تكون منفكة عنه حينئذ لان كل ما يمكن ذلك القابلة ان يجتمع مع
صفة الايجاد اولا ◦ وان كان الثاني يلزم ان لا يكون مؤثرا اصلا ◦ فيصدق
نقيض اللازم وهو انتفى مما له قابلية العدم مؤثر وهو المقارنة الثانية ◦
وان كان الاول فلما كانت تلك القابلية ممكنة الاجتماع مع صفة الايجاد فلنفرض
اجتماعه حالة العدم فيكون موجدا حالة العدم وهذا يدعي البطلان ◦
فان قلت ان قابلية العدم انما هو في حالة الوجود لا العدم كما ان قابلية
الوجود في حالة العدم لا الوجود اذ لا معنى لقابلية العدم حالة العدم ◦
وقابلية الوجود حالة الوجود ◦ قلت الممكن ما ان يمتنع القابلية لذاته
اولا وهو الاول يقتضي الانقلاب من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي ◦ والثاني
يصدق تارة بان يمتنع القابلية اصلا ◦ واخرى بان يمتنع لكر لا لذاته ◦
وعلى التقديرين يكون تلك القابلية حاصلة حالة الوجود والعدم على ان
القابلية لما كانت لوازم ذاته يجب ان يكون في كلتا الحالتين ثابتة لئلا
يلزم انفكاك اللازم عن الملزوم فاقول ان امكان اجتماع القابلية مع صفة
الايجاد لا يستلزم امكان اجتماعهما مع العدم قلت اصفة الايجاد اما
ان تكون ممتنعة بالنظر الى ذات الممكن مطلقا فيلزم الانقلاب ◦ والممكن ممتنعة
بالنظر الى ذاته فامتناع اتصافها بصفة الايجاد في بعض الاحوال و
الا لزم ان لا هو بالغير والامتناع بالغير لا ينافي الامكان الذاتي فيكون في جميع

في جميع الاحوال ذاته ممكنة الاتصاف بصفة الايجاد ◦ غاية ما في الباب انه
يتخلف عنها بناء على مانع وذلك لا ينافي الامكان الذاتي هذا برهان اخر
لطيف فاض علينا برحمته ولطفه تعالى وتقدس وذلك انه تعالى
لو لم يكن موجدا لزم ان يكون الممكنات معدومة بحذافيرها ◦ اما بيان الملازمة
فلان وجود الممكنات على ذلك التقدير يقتضي الى العدم وجودها وكل ما يقتضي وجوده
الى العدم فهو معدوم ينتج ان الممكنات معدومة ◦ اما الكبرى فظاهرة ◦
واما الصغرى فلان الممكنات لو كانت موجودة على ذلك التقدير لكانت ضروريا
اما الواجب او الممكن وكلاهما باطل كما مر سابقا فالممكنات موجودة بلا
وكل ما هو كذلك فهو معدوم على ذلك التقدير فيكون الممكنات معدومة على تقدير
انها موجودة وهو محال بالضرورة ◦ واما بيان بطلان اللازم فغني عن
البيان ◦ وبطلانه يلزم بطلان الملزوم ◦ فيلزم منه ثبوته تعالى وتقدس
تمت الرسالة بعون الله تعالى حامدا لله جل وعز ومصليا على نبيه محمد
مقصود الكائنات وسيد الموجودات ◦ الذي لولاه لما خلق الله تعالى
الافلاك والاملاك ◦ وبيت الله الذي من دخله كان امنا
في يوم الثنين سلخ جمادى الاخرة من شهور سنة
ثلث عشرة والف ◦ من هجرة من له غاية العز
وبحاشية المذنب غفر الله تعالى
لمؤلفها ولناظرها
ولكاتبها ولجميع
المسلمين

موجد ◦